

## ضحايا «المجاعة الكبرى» يمنحون العالم فرصة لإنقاذهم

الغارات على الأحياء السكنية، ما أدى إلى إصابات في صفوف المدنيين، والحقت أضراراً كبيرة بعشرات المنازل المجاورة»، مشيرة إلى حدوث «حالات زعر في صفوف طلاب المدارس المحيطة بالكلية، مثل مدارس السماوي، المعتصم، وأروى»، في حين انتشرت صور ومقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي لمشاهد مؤلمة لطالبات «مدرسة السماوي» في لحظة زعر وخوف شديدتين جراء القصف الصاروخي القريب من المدرسة.

وفي هذا السياق، زار وزير التربية والتعليم في صنعاء، يحيى بدر الدين الحوثي، أمس المدارس التي شهدت «هذا العمل الإجرامي الجبان»، مذكراً بتعرض «أكثر من 527 مدرسة» للقصف المباشر منذ بدء العدوان.

وحذر الصمد من «أي محاولات للاعتداء على الساحل أو الإقدام على خطوات تصعيدية لمنع المواد الأساسية والمشتقات النفطية من دخول ميناء الحديدة»، مؤكداً «لن نقف مكتوفي الأيدي... ومن حقنا دراسة خيارات حاسمة وكبيرة لمنع أي خطوات لتضييق الخناق على الشعب اليمني».

أما الرئيس اليمني المستقيل عبد ربه منصور هادي، فلم تمنعه معاناة اليمنيين في «المحافظات الموالية له» من شكر الرياض على «تخصيص وديعة مالية قدرها مليارات دولار لمصلحة البنك المركزي لدعم استقرار العملة المحلية»، التي تشهد انهياراً متواصلاً لقيمتها جراء العدوان الذي تقوده الرياض نفسها، مدعياً بأن «الوديعة ستحقق استقراراً في المدن والمحافظات الخاضعة لسيطرة «التحالف»».

(الأخبار)

في ارتكاب المزيد من جرائم الحرب»، وتأتي هذه الجريمة بعد ساعات من استشهاد وجرح عدد من المدنيين، بينهم طفلان، في غارة استهدفت منزلاً في محافظة صعدة، وبعد

### حذر الصمد من أي محاولات للاعتداء على الساحل

أيام قليلة من مجزرة مروعة ذهب ضحيتها ما لا يقل عن 60 مدنياً بين شهيد وجريح في محافظة حجة. أما في صنعاء، فقد خلف العدوان دماراً هائلاً في «حي الصعدي»، أحد أكثر الأحياء اكتظاظاً بالسكان، عقب غارات استهدفت مبنى كلية الشرطة في مجمع العرضي المجاور. وأكدت مصادر محلية لـ «الأخبار»، «سقوط

حياة 75 الفاً مريض في صنعاء مهددة نتيجة إغلاق مطار العاصمة (أ.ب.ب)



وفتح جميع المطارات، بما فيها مطار صنعاء الدولي، الشريان الرئيسي لمواطني الجمهورية اليمنية»، مضيفاً «في صنعاء وحدها، حياة 75 ألف يمني مريض مهددة نتيجة إغلاق مطار العاصمة، الأمر الذي تسبب حتى الآن بوفاة أكثر من 10 آلاف مريض».

وبالإضافة إلى الحصار، يواصل طيران تحالف العدوان استهداف مختلف المحافظات اليمنية، مرتكباً المزيد من المجازر، تضاف إلى تلك التي ارتكبتها غاراته منذ آذار 2015 وذهب ضحيتها حتى الآن قرابة 11,000 يمني، بينهم أكثر من 2130 طفلاً. وخلال اليومين الماضيين، شنّ «التحالف» عشرات الغارات، خمس منها استهدفت الصيادين اليمنيين الباحثين عن لقمة العيش في محافظة الحديدة الساحلية، وفق قناة «المسيرة» الموالية لحركة «انصار الله»، وأدت إلى «استشهاد 9 صيادين، في حين أصيب عشرة على الأقل بجروح».

وأدان «المركز القانوني لحقوق الإنسان والتنمية»، أمس، «الجريمة البشعة» بحق الصيادين، متهماً «تحالف العدوان بانتهاك القانون الدولي الإنساني الذي يحظر استهداف الصيادين والسفن والقوارب التابعة للمدنيين».

وأشار البيان إلى أن «هذه الجريمة ليست الأولى من نوعها، إذ وثق المركز القانوني استهداف عدوان 254 قارب صيد، ما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن 797 صياداً بين شهيد وجريح»، محملاً «الأمم المتحدة ومجلس الأمن المسؤولية لأنهما بصمتهم المخزي وتصلبهما من واجباتهما يشجعان تحالف العدوان السعودي على الاستمرار

الجماعي» الذي أنزلته الرياض بكل محافظات الجمهورية، حتى تلك الموالية لها وتحالف العدوان الذي تقوده، من المتوقع أن تمتلئ الشوارع بحشود غفيرة، بدعوة من «المجلس السياسي الأعلى».

ودعت، أمس، اللجنة المنظمة «جميع أبناء الشعب اليمني» إلى المشاركة في المسيرة و«دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته»، ولا سيما «الأمم المتحدة» التي حذر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية فيها، مارك لوكوك، من «أكبر مجاعة يشهدها العالم منذ عقود طويلة ضحاياها بالملايين» إذا لم يسمح «التحالف» بوصول المساعدات الإنسانية، كالغذاء والوقود والأدوية، إلى البلد الذي يواجه «أسوأ كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية».

وارتفعت في الأيام الماضية الأصوات المنددة بقرار الإغلاق، من ضمنها 15 منظمة إنسانية انتقدت، أمس، تحالف العدوان و«عزله لشعب كامل»، مطالبة بـ «الاستئناف الفوري للعمليات الإنسانية، وبإجابات واضحة حول المدة المتوقعة للإغلاق وشروط إيصال المساعدات».

وفي هذا السياق، أكد المدير العام لـ «المركز الوطني للتحقيق والإعلام الصحي والسكاني» في وزارة الصحة، عبد السلام سلام، أن «تداعيات التدابير الجديدة ستكون كارثية»، مشيراً في حديث إلى «الأخبار» إلى أن «الحصار المفروض أصلاً ذهب ضحيته ما لا يقل عن 247 ألف مواطن».

من جهته، طالب المتحدث الرسمي باسم الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، مازن أحمد غانم، عبر «الأخبار»، «المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالتدخل سريعاً لرفع الحصار

مهددون بمجاعة وصفتها «الأمم المتحدة» بـ «الأكبر في العالم منذ عقود طويلة وضحاياها بالملايين»، يشارك أبناء العاصمة اليمنية صنعاء، اليوم، بمسيرة حاشدة تنديداً بالحصار السعودي الخائف، في محاولة أخرى لكسر الصمت الدولي والتعظيم الإعلامي

لا سبب يمنع المواطن اليمني من النزول إلى الشارع اليوم. فإمام البلد العربي الأشد فقراً، تقف سياسة الضغط والترهيب والتهديد السعودية التي أخضعت وأذلت أقوى دول العالم، عاجزة. فيما تهدد الرياض شعباً جردته خلال السنوات الثلاث الماضية من كل ما يملك؟ وكيف تتحدى من ليس لديه ما يخسره؟ اليوم، وصلت المملكة وولي عهدها محمد بن سلمان إلى حائط مسدود توقعه كل من راقب تحول «الحرب الخاطفة التي سنتتهي خلال أيام»، إلى حرب استنزاف طويلة ومكلفة، أثبتت جهل الرياض بأرض اليمن واستخفافها بقدرة شعبه على الصمود والمقاومة والقتال.

فبعد سنتين ونصف سنة من الخسائر المادية والبشرية الكبيرة، صاروخ باليستي واحد استهدف مطار الملك خالد الدولي في الرياض كان «القشة التي قصمت ظهر البعير» وأدخلت السعودية في حالة من الهستيريا دفعتها إلى تشديد الحصار وإغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية على البلد الذي يستورد 90 في المئة من حاجاته الأساسية. وتنديداً بـ «العقاب

## تصريحات المملكة ضد إيران تشعل سوق النفط

التي أقدم عليها ابن سلمان في الأيام الماضية لم تهدف إلى مجرد «محاكمة الفساد»، بل إلى إخلاء الساحة ليحكم بنفسه، فإن ذلك سيؤثر سلباً على استعداد المستثمرين للمشاركة بالاحتجاب العام لشركة «رامكو»، وخاصة أن 95% منها ستبقى ملك دولة غير مستقرة تقدم على عملية «تنويع اقتصادي» ولبرلة، مع كل ما في ذلك من مخاطر ومصاعب في ظل صراع داخلي على السلطة، وتغييرات في تركيبة الحكم والمجتمع، وصراعات في المنطقة، منها حرب في الجوار.

في موازاة ذلك، لا يمكن نسيان دور الصين الصامت في الحفاظ على أسعار النفط ودعمها، بل يذهب البعض إلى القول بأنها تمسك بزمام مستقبل سعر النفط، وخاصة أنها تبني مخزوناً استراتيجياً من النفط تصل التوقعات حيال حجمه إلى 678,9 مليون برميل. وتشير The Financial Times إلى أن أغلب ما تستورده الصين من الـ 8 ملايين برميل يومياً يذهب إلى مخزونها، محذرة أنه قد تمتلئ هذه الخزانات قريباً، ما سيخفض الأسعار بشكل هائل، ويعيث الفوضى في «أوبك»، وغالباً يعرض مشاريع ابن سلمان لعقبات إضافية.

الارتفاع لن يؤثر على القرار الذي ستخذه الدول المصدرة للنفط خلال اجتماعها في 30 الشهر الحالي، كما أكد وزير الطاقة السعودي خالد الفالح في حزيران الماضي بقوله إن خفض الإنتاج لا يستهدف سعراً محدداً للنفط، بل هدفه خفض المخزونات الزائدة.

إذاً، تظهر المؤشرات أن هذا الارتفاع الهائل في سعر النفط قد يعود بشكل أساسي إلى الاضطرابات السياسية،

### التهديدات «بقطع أذرع إيران» من شأنها تحريك أنفس المستثمرين

لا إلى انخفاض العرض أو إلى اتفاق مصدري النفط على خفض الإنتاج. ولذلك، كما كانت الحال يوم انخفض الجنيه الاسترليني حين صوّت الشعب البريطاني للخروج من أوروبا، لا يمكن الاعتماد على هكذا مؤشرات لتحديد سياسات الدول أو مستقبلها الاقتصادي. ولكن اعتبر الخبير الاستراتيجي للنفط في «بلومبيرغ»، جوليان لي، أنه إذا اتضح أن الإجراءات والاعتقالات

تاريخياً، ليس هناك سلعة أخرى في العالم شهدت تقلبات في أسعارها، ووضع الاقتصاديين والمختصين في مازق في توقع تحركاتها في الأوقات الجوهريّة كالنفط. يظهر روبرت بريتش في كتابه The Socioeconomic Theory of Finance كيف أنه منذ 1980 إلى اليوم شهدت أسعار النفط تقلبات تراوحت بين هبوط بنسبة 75% وصعود بنسبة 254%. في حين لم تتأرجح أسعار معظم السلع المبيّعة في مؤسسات البيع بالتجزئة، والتي يفترض أنه يتم تحديد أسعارها حسب العرض والطلب، لا هبوطاً ولا صعوداً، سواء على مستوى اسمي أو معدل بحسب التضخم. يشير بريتش في كتابه إلى مستندات ومقالات ومقولات لخبراء وأكاديميين واقتصاديين وغيرهم نشرت قبل حدوث ثماني نقاط تحول جوهريّة في سوق النفط أو بعدها بقليل يقوم السوق بدحضها بالكامل عبر أخذ طريق غير متوقع بناتاً، ما يجعل التوافق بين حدث اضطراب سياسي يؤثر على توقعات المستثمرين، واقترب مصدري النفط من الاتفاق على حد للإنتاج لرفع الأسعار صدفة بحيث كان بإمكان الحدث الأول وحده رفع الأسعار عبر المضاربات في الأسواق. كما أن هذا

### ناصر الأمين

لم يعلن أحد الحرب على الآخر، ولم تتعرض الموارد المادية للنفط للخطر، ولكن ارتفعت رهانات الشركات الاستثمارية على ارتفاع أسعار الخام إلى مستويات قياسية. لم يكن للاضطرابات التي حصلت خلال الأشهر الماضية في دول أخرى مصدرة للنفط مثل فنزويلا وليبيا ونيجيريا الأثر ذاته على المستثمرين. ولكن بين «الانقلاب» الداخلي الذي نفذته ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الأيام الماضية، والتهديدات بـ «قطع أذرع إيران» في المنطقة، من شأنها تحريك أنفس المستثمرين لينتشروا أسعار النفط من خطاب العرض والطلب إلى عالم التخمين والمضاربات، حتى وإن استبعد الجميع أي إجراء عسكري على الإطلاق. بين السعودية وإيران، يتم إنتاج 14 مليون برميل نفط يومياً، أي أكثر من 40% من إنتاج «أوبك»، ما يعني أنه بغض النظر عن غياب أي تهديد على النفط وإنتاجه على نحو «مادي»، كون المنطقة كثيفة الإنتاج إلى هذا الحد، يجعل أي درجة من التردد وعدم اليقين حيال العرض في المستقبل من شأنه تعزيز الرغبة بالمضاربة على ارتفاع الأسعار.

في حين كان للإجراءات الداخلية التي اتخذها محمد بن سلمان في الأيام الماضية آثار كارثية على الأسواق المالية الخليجية (باستثناء السعودية والبحرين). وعلى ثقة المستثمرين السعوديين بدولتهم، ما ظهر بيد بعضهم بيع استثماراتهم لتحويلها إلى الخارج، كان للمحاولات السعودية إعادة إشمال العدائية في المنطقة تجاه إيران أثر «إيجابي» على أسعار النفط. إذ استقر سعر خام برنت هذا الأسبوع عند حوالي 63 دولاراً للبرميل، أي أعلى بـ 40% من أسعار تموز الماضي